الأمم المتحدة

S/2020/373



Distr.: General
8 May 2020
Arabic
Original: English

القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 2391 (2017) الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقوم، بالتنسيق الوثيق مع الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر) والاتحاد الأفريقي، بتقديم تقرير عن أنشطة القوة المشتركة التابعة لهذه المجموعة الخماسية. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تفعيل القوة المشتركة منذ صدور تقريري المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 (S/2019/868)، بما في ذلك تقديم الدعم الدولي لها، وتنفيذ الاتفاق التقني المبرم بين الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية في شباط/فبراير 2018، والتحديات التي تواجهها القوة، وتنفيذ دول المجموعة الخماسية إطار لامتثال قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية والإنسانية في منطقة الساحل

2 - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تدهورا في الحالة الأمنية في مالي ومنطقة الساحل، التي اتسمت بارتفاع في عدد الهجمات الإرهابية المتزايدة التعقيد، التي استهدفت في المقام الأول القوات المسلحة وقوات الأمن. وسُجلت أيضا معدلات أعلى للإصابات بين المدنيين. ووفقا للتقارير الأولية، تستغل الجماعات الإرهابية وباء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لتكثيف هجماتها وتحدي سلطة الدولة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في مثلث ليبتاكو - غورما. وهناك أيضا أدلة على زيادة التنسيق والتعاون بين بعض الجماعات الإرهابية العاملة في جميع أنحاء منطقة الساحل، من موريتانيا إلى حوض بحيرة تشاد. وخلال هذه الفترة، أدت رغبة هذه الجماعات في توسيع نطاق نفوذها إلى تأجيج النزاع على الموارد مع جماعات أخرى، بما في ذلك بين جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى.

3 - وفي مالي، اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بسلسلة من الهجمات الفتاكة على القوات المسلحة المالية، بما في ذلك في إنديليمان، منطقة ميناكا، في 1 تشرين الثاني/نوفمبر؛ وفي تابانكورت، منطقة ميناكا، في 18 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هجوم شنه مهاجمون مجهولون على موقع للقوات المسلحة المالية في تاركينت، منطقة غاو، في 19 آذار/مارس، قُتل 29 جنديا. وفي 6 نيسان/أبريل، تعرض معسكر للقوات المسلحة المالية لهجوم في قرية بامبا، بوريم سيركل، منطقة غاو، وقتل 25 جنديا. ولا يزال العنف الطائفي يوقع إصابات في صفوف المدنيين في وسط مالي. وردا على الزيادة في الهجمات، شنت القوات المسلحة المالية عملية ماليكو في شباط/فبراير 2020، بهدف استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد.

4 - وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، قُتل 71 فردا من القوات المسلحة للنيجر في هجوم إرهابي على قاعدة عسكرية في إيناتس، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى مسؤوليته عنه في وقت لاحق. وفي 25 كانون الأول/ديسمبر، بالقرب من سانام، في منطقة تيلابيري، قتّل أفرادُ ميليشيا مسلحون 14 جنديا آخرين. وفي 9 كانون الثاني/يناير، أسفر هجوم واسع النطاق استهدف موقع شيناغودرار العسكري، الموجود في منطقة تيلابيري أيضا، عن مقتل 89 جنديا.

5 - وفي بوركينا فاسو، لا تزال الجماعات الإرهابية تستهدف القوات المسلحة. وفي شرق البلد، ازداد عدد الهجمات والتوغلات التي تقوم بها عناصر مفترضة من تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى قادمة من النيجر، مستهدفة المدنيين والقوات المسلحة وقوات الأمن على السواء. وفي 24 كانون الأول/ديسمبر، شن مهاجمون مجهولون هجوما على المعسكر في أربيندا، مقاطعة سوم، قُتل خلاله ما لا يقل عن سبعة جنود وما لا يقل عن 35 مدنيا. وتمكنت القوات المسلحة من صد عدة هجمات وضبط كمية كبيرة من الأسلحة والمخدرات في الأسابيع الماضية، مما يشير إلى أن الاقتصاد غير المشروع، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وطرق الاتجار ظلت تشكل حوافز هامة ومصادر إيرادات مربحة للجماعات الإرهابية. وفي خطوة لم يسبق لها مثيل، اعتمدت الجمعية الوطنية بالإجماع في 21 كانون الثاني/يناير مشروع قانون يأذن بتجنيد وتسليح المتطوعين المدنيين من جانب قوات الدفاع والأمن.

6 - وأسفرت الهجمات على قوات الأمن عن انسحاب لوجود للدولة من المناطق المعنية وتدهور إضافي في الحالة الإنسانية. وفي بوركينا فاسو، وتشاد، والسنغال، وغامبيا، وغينيا، ومالي والنيجر، كان 14,7 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية قبل 1 أيار/مايو. وبحلول آذار/مارس 2020، بلغ عدد المشردين داخليا أكثر من 1,4 مليون شخص في جميع بلدان المجموعة الخماسية الخمسة. وشهدت بوركينا فاسو أكبر ارتفاع في عدد المشردين داخليا، حيث شُرِّد أكثر من 000 780 شخص، مقارنة بـ 000 44 شخص في عام 2018.

7 - ولئن كانت هذه الاتجاهات مثيرة للجزع، فإن وتيرة عمليات القوة المشتركة ازدادت طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وتمكنت القوة المشتركة لأول مرة منذ إنشائها من تنفيذ العمليات والتخطيط لها في آن واحد. وإضافة إلى ذلك، ازدادت العمليات من حيث الحجم والمدة، وأُطلقت عدة مبادرات أمنية إقليمية ودولية، بهدف دعم القوة وتكثيف جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة.

ألف - الجهود المبذولة للتصدي للتحديات الأمنية في منطقة الساحل

8 - في 15 كانون الأول/ديسمبر، بعد الهجوم الذي وقع في إيناتس، النيجر، عقدت الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في نيامي. وأعرب رؤساء الدول عن قلقهم

العميق إزاء الزيادة في عدد الهجمات الإرهابية وأبّنوا الضحايا. ودعوا مجلس الأمن إلى النظر في طلب المجموعة الخماسية وضع القوة المشتركة في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وحثوا في الوقت نفسه المجتمع الدولي على النظر في وضع خطة على غرار خطة مارشال لدعم التنمية في منطقة الساحل. ومن بين التدابير الأخرى، مدّد رؤساء الدول ولاية قائد القوة، الجنرال أومارو ناماتا من النيجر، من سنة إلى سنتين وأوعزوا إلى مجلس وزراء المجموعة الخماسية والأمانة الدائمة بتنقيح مفهومها الاستراتيجي للعمليات.

9 - وفي 13 كانون الثاني/يناير، بمبادرة من فرنسا، خلال مؤتمر قمة استثنائي عقد في باو، فرنسا، أكد رؤساء دول بوركينا فاسو، وتشاد، وفرنسا، ومالي، وموريتانيا والنيجر من جديد عزمهم المشترك على مكافحة الجماعات الإرهابية العاملة في منطقة الساحل. وأبّنوا ضحايا الإرهاب وأعربوا عن تأييدهم لاستمرار المشاركة العسكرية لفرنسا وغيرها من القوات الدولية في حماية المدنيين، والدفاع عن سيادة دول المجموعة الخماسية ومنع انتشار الخطر الإرهابي. وأعلنوا عن إنشاء الائتلاف من أجل منطقة الساحل، وهو إطار دولي شامل لتنسيق الجهود في المنطقة. والائتلاف مفتوح أمام أي بلد يرغب في الانضمام إليه. ويتمحور الإطار حول الركائز الأربع التالية: جهود مكافحة الإرهاب؛ وبناء قدرات قوات الدفاع والأمن في المنطقة؛ وتقديم الدعم لإعادة إنشاء وجود للدولة؛ والمساعدة الإنمائية.

10 - وفي إطار الركيزة الأولى للائتلاف من أجل منطقة الساحل، أعلن رؤساء الدول أيضا عن إنشاء آلية قيادة مشتركة لجميع القوات العسكرية التي تقوم بعمليات لمكافحة الإرهاب في مثلث ليبتاكو - غورما، بما في ذلك القوة المشتركة، وقوات عملية بارخان التي تقودها فرنسا، وقوة تاكوبا، وهي قوة مشتركة من قوات العمليات الخاصة، لتنسيق الأنشطة المشتركة والتخطيط لها. وتشمل الآلية مركز قيادة مشتركا في نيامي، في موقع مشترك مع مقر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية في القطاع الأوسط، وخلية لدمج المعلومات الاستخباراتية في نيامي ومكتب اتصال في انجمينا ضمن مقر عملية بارخان.

11 - وفي 24 و 25 كانون الثاني/يناير، وفقا لما أوعز به مؤتمر رؤساء الدول، اجتمعت لجنة الدفاع والأمن التابعة للمجموعة الخماسية، وهي هيئة إدارية استراتيجية للقوة المشتركة تتألف من رؤساء أركان الجيوش الوطنية للبلدان الخمسة، في واغادوغو، لتنقيح المفهوم الاستراتيجي لعمليات القوة. واتفقوا على توسيع النطاق الأقصى للحق في المطاردة الحثيثة، الذي يمكن بموجبه للقوات المسلحة لكل دولة عضو في المجموعة الخماسية مطاردة العناصر الإرهابية المفترضة عبر حدود الدول المجاورة لمسافة تصل إلى 100 كيلومتر. وكان الحد الأقصى قد حُدِّد في السابق بـ 50 كيلومتراً. وإضافة إلى ذلك، لم تعد القوات المنضوية تحت قيادة القوة تقتصر على العمل على أراضيها الوطنية وداخل قطاعات كل منها، بل أصبح يُسمح لها، بناء على قرار سياسي للحكومات المعنية، بالانتشار في قطاعات مختلفة في الدول الأخرى في المجموعة الخماسية.

12 - وفي 13 آذار/مارس، في أعقاب هذا القرار، أعلنت تشاد عن نشر كتيبة تابعة للقوات المسلحة التشادية تتألف من 650 جنديا في النيجر في القطاع الأوسط، لتعزيز جهود القوة المشتركة في مثلث ليبتاكو - غورما ودعم الائتلاف من أجل منطقة الساحل. وفي أعقاب هجوم شنته جماعة بوكو حرام على القوات المسلحة التشادية في شبه جزيرة بوهوما في 23 آذار/مارس، قُتل خلاله ما لا يقل عن 92 جنديا، أشارت السلطات التشادية إلى أن نشر الوحدة سيؤخَّر. وفي الفترة من 31 آذار/مارس إلى 8 نيسان/أبريل، قامت تشاد بعملية "غضب بوهوما" في حوض بحيرة تشاد، مما أسفر حسبما أفادت التقارير عن مقتل أكثر من

000 1 إرهابي و 50 جنديا تشـاديا. وبعد الانتهاء من العملية، أكدت الحكومة من جديد التزامها بالأنشـطة الإقليمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك القوة المشـتركة والائتلاف من أجل منطقة السـاحل، بالإضـافة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

13 - وفي 23 و 24 شـباط/فبراير، عقدت المجموعة الخماسـية لمنطقة السـاحل الدورة العادية السـابعة لمجلس الوزراء. وتقرر أن تحوَّل الأمانة الدائمة إلى أمانة تنفيذية، بقيادة أمين تنفيذي، هو الأمين الدائم السابق، مع زيادة الاستقلال الإداري. وأنشئت مديرية جديدة للإدارة والمالية وأربع شعب (القدرة على الصمود، والأمن والدفاع، والبنى التحتية والتنمية، والحوكمة) في إطار الإصـــلاحات. وأدان وزراء الخارجية ووزراء الدفاع تزايد الهجمات الإرهابية في المنطقة ودعوا الجهات المانحة إلى الوفاء بتعهدات الدعم المالي التي أُعلن عنها خلال المؤتمر الرفيع المستوى المعني بمنطقة الساحل الذي عقد في بروكسل في 23 شباط/فبراير 2018. وكرروا أيضا الطلب المقدم إلى مجلس الأمن لأن يأذن بولاية للقوة المشتركة بموجب الفصل السابع من الميثاق، وهو ما من شـــأنه، في رأيهم، أن يكفل دعما ماليا مســـتداما. وعقد التحالف من أجل منطقة السـاحل، وهو ائتلاف إنمائي أنشـئ في تموز/يوليه 2017 بمبادرة من فرنسـا وألمانيا يتألف من 13 من البلدان والجهات المانحة والوكالات الإنمائية، جمعية عامة لجميع أعضـائه على هامش الاجتماع، لتعزيز التعاون والتنسيق في مجال التنمية في منطقة المجموعة الخماسية.

14 - وفي 25 شـباط/فبراير، عُقد مؤتمر القمة السـنوي السـادس لرؤسـاء دول المجموعة الخماسـية في نواكشـوط. ونُقلت رئاسـة المجموعة الخماسـية من رئيس بوركينا فاسـو، روك مارك كريسـتيان كابوريه، إلى رئيس موريتانيا، محمد ولد الشيخ غزواني.

15- وفي 28 نيسـان/أبريل، تشـارك السـيد غزواني ورئيس المجلس الأوروبي، شـارل ميشـيل، في رئاسـة مؤتمر رفيع المسـتوى عقد عبر التداول بالفيديو بين الاتحاد الأوروبي ورؤسـاء دول المجموعة الخماسـية لمنطقة السـاحل بالنيابة عن رئاسـة المجموعة. وحضـر الاجتماع الرفيع المسـتوى أيضـا رئيسـةُ المفوضـية الأوروبية، أورسـولا فون دير لين، والممثل السـامي للاتحاد المعني بالشـؤون الخارجية والسـياسـة الأمنية، جوزيب بوريل، وكذلك نائبة الأمين العام، أمينة محمد، ورئيس مفوضـية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد. واعتمد المشـاركون إعلانا مشـتركا، بالاسـتناد إلى نتائج مؤتمر القمة الذي عقد في باو، أكدوا فيه التزامهم المشترك بمواصلة الجهود المبذولة في إطار الركائز الأربع للائتلاف من أجل منطقة الساحل. وأعلن الاتحاد الأوروبي عن تقديم مبلغ إضـافي قدره 194 مليون يورو لدعم برامج الأمن والاسـتقرار والقدرة على الصـمود في منطقة السـاحل. ويشـمل المبلغ 112 مليون يورو لتعزيز القدرات الأمنية والدفاعية لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، مع كفالة احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلا عن إعادة إرساء وجود الدولة والخدمات الأسـاسـية في جميع أنحاء الإقليم. وخُصـص المبلغ المتبقي وقدره 82 مليون يورو لدعم التنمية.

باء - المبادرات الإقليمية الأخرى

16 - في مؤتمر القمة الاستثنائي الثالث والعشرين للاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا، المعقود في داكار في 4 كانون الأول/ديسمبر، قرر رؤساء الدول والحكومات منح 100 مليون دولار في شكل دعم فوري للدول الثلاث الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التي كانت أكثر تعرضا للتهديدات الإرهابية: بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وفي الدورة العادية السادسة والخمسين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة

الاقتصـــادية لدول غرب أفريقيا، المعقودة في أبوجا في 21 كانون الأول/ديســـمبر، وافقت الهيئة على خطة عمل للقضـــــاء على الإرهاب للفترة 2020-2024. واعتمدت ميزانية تبلغ 2,3 بليون دولار، يجمع مبلغ 1 بليون دولار منها من الموارد الداخلية ويعبأ الباقي خارجياً. وإذ أعربت الهيئة عن قلقها إزاء تزايد التهديد الإرهابي في المنطقة، كررت أيضا دعواتها الموجهة إلى مجلس الأمن لمنح ولاية بموجب الفصل السابع من الميثاق للقوة المشــتركة. ودعا رئيسُ النيجر ورئيسُ الهيئة، محمدو إيســوفو، إلى تعزيز قدرات القوة، بما في ذلك من خلال مشاركة القوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودعم الاتحاد الأفريقي.

17 - وطلبت جمعية الاتحاد الأفريقي، في دورتها العادية الثالثة والثلاثين، المعقودة في أديس أبابا في 9 و 10 شـباط/فبراير، إلى مفوضـية الاتحاد الأفريقي أن تضـع، بالتشـاور مع وزارات دفاع بلدان المجموعة الخماسـية ومفوضـية الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا، إطارا لعملية نشـر ممكنة، في إطار الأحكام ذات الصـلة من بروتوكول مجلس السـلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المتعلق بالقوة الأفريقية الجاهزة، لقوة إقليمية لمكافحة الإرهاب تتألف من القوة المشـتركة المتعددة الجنسـيات و 000 3 جندي إضـافي لفترة سـتة أشهر. وأوعزت الجمعية أيضا إلى لجنة الممثلين الدائمين باستكشاف خيارات التمويل لتغطية تكاليف النشر. ويجري إعداد مذكرة مفاهيمية لعرضها على مجلس السلم والأمن للموافقة عليها.

18 - وفي 27 آذار/مارس، أصدرت حكومات إستونيا، وألمانيا، والبرتغال، وبلجيكا، وتشيكيا، والدانمرك، والسـويد، وفرنسـا، ومالي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشـمالية، والنرويج، والنيجر، وهولندا بيانا أعربت فيه عن تأييدها لإنشـاء قوةٍ، تدمج في قيادة عملية بارخان، بهدف التصـدي للجماعات الإرهابية في مثلث ليبتاكو - غورما. وسـتقوم القوة، التي تعرف باسـم قوة تاكوبا، بتقديم المشــورة والمســاعدة للقوات المسـلحة المالية ومرافقتها، بالتنسـيق مع الجهات الشـريكة للمجموعة الخماسـية وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية في الميدان. وقد تأخر نشـر القوة بسـبب تفشــي مرض فيروس كورونا، ولكن من المتوقع أن تنتشـر القوات في عام 2020. ورحبت الحكومات في البيان بالتبرعات المعلن عنها المقدمة من إسـتونيا، والبرتغال، وبلجيكا، والدانمرك، وفرنسا وهولندا، وكذلك بالتبرع المقرر أن تقدمه السويد.

ثالثا - تفعيل القوة المشتركة

ألف - العنصر العسكري

19 - في كانون الثاني/يناير، عززت القوات المسـلحة المالية كتيبتها المنشـورة تحت قيادة القوة المشـتركة في القطاع الأوسط بسريتين إضافيتين، متمركزتين في تيسيت وبوليكيسي. وفي 13 آذار/مارس، أعلنت تشاد عن نشـر كتيبة ثانية تحت قيادة القوة في القطاع الأوسـط، ولكن ذلك أُخّر (انظر الفقرة 12). ولم تتح أرقام تفصيلية فيما يتعلق بقوام القوات الحالي للقوة، الذي يقدر بأنه لا يقل عن 85 في المائة من قوامها المقرر.

20 - وفي كانون الأول/ديسمبر، خصصت حكومة مالي قطعة أرض للمقر الجديد للقوة المشتركة بالقرب من المطار في باماكو. وبدأ تشـــييد المباني المؤقتة للإقامة والمكاتب في 1 نيســـان/أبريل بدعم من البعثة المتكاملة (انظر الفقرة 41).

21 - وفي الفترة من تشــرين الأول/أكتوبر إلى شــباط/فبراير، قامت القوة المشــتركة بثلاث عمليات في القطاع الأوسـط: عمليتا باغنالي 2 و 3 في مالي وعملية سـامبارغا 3 في النيجر. وجرى الاضـطلاع بهذه العمليات بالتنسيق مع عمليات بورغو 4 و 5، وكوفرا 10 في إطار عملية بارخان.

22 - وفي أعقاب مؤتمر القمة الذي عقد في باو، فرنسا، أنشئت آلية القيادة المشتركة للائتلاف من أجل منطقة الساحل في نيامي في 15 شباط/فبراير، وهي تتخذ من مقر القوة المشتركة في القطاع الأوسط مقرا لها. وتشمل الآلية مركز قيادة متقدما لقائد القوة، ومفرزة لعملية بارخان، وخلية لدمج المعلومات الاستخباراتية. ونشرت القوة أيضا ضباط اتصال في مقر عملية بارخان في انجمينا. ويسرت آلية القيادة المشتركة التنسيق والتخطيط لمختلف العمليات التي جرى الاضطلاع بها في آذار/مارس، وهي عمليات ساما (القوة المشتركة)، ومونكلار (عملية بارخان) وألماهو (النيجر).

23 - وبالتنسيق الوثيق مع عملية بارخان والقوات الوطنية المسلحة الوطنية في منطقة ليبتاكو - غورما، شنت القوة المشتركة عملية ساما في 3 آذار/مارس. ولتيسير التنسيق مع البعثة المتكاملة، أوفدت القوة ضابط اتصال إلى البعثة في غاو. وركزت المرحلة الأولى من العملية على منطقة غورما وانتهت في نهاية آذار/مارس. وخلال العملية، حُرّر ست رهائن كان تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى يحتجزهم في غارغاسا وفيريريو، بوركينا فاسو، وقُتل عدد من أعضاء الجماعة.

24 - وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، عقد الاتحاد الأوروبي والقوة المشتركة والبعثة المتكاملة اجتماعا تنسيقيا ثلاثيا استثنائيا، أعربت خلاله القوة عن قلقها إزاء قلة كفاءة نموذج الدعم الحالي. واقترحت اتخاذ تدابير تتجاوز الإطار القانوني الحالي الذي توفره ولاية البعثة والترتيب التقني الموقع في 18 شباط/فبراير 2018 لمعالجة أوجه القصور. وشملت التدابير طلبا إلى البعثة المتكاملة لإدارة العقود التجارية بالنيابة عن القوة من أجل كفالة تسليم الإمدادات (مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية ومواد التشحيم والوقود) إلى مناطق عمل القوة خارج مالي. وإضافة إلى ذلك، طلبت القوة أن تضع البعثة المتكاملة عقودا بالنيابة عنها فيما يتعلق بأعمال التشييد الرأسي، بما في ذلك الهياكل المؤقتة لمقرها الجديد على قطعة الأرض التي خصصتها حكومة مالي في باماكو (انظر الفقرة 41). وأيد الاتحاد الأوروبي الطلبات وشدد على مرونته فيما يتعلق باستخدام الأموال التي صرفت بالفعل للبعثة المتكاملة. وستتطلب هذه الخطوة إدخال تغييرات على الولاية وعلى الترتيب التقني الثلاثي الأطراف (انظر الفقرة 45).

25 - وبسبب تفشي مرض فيروس كورونا، قررت حكومتا مالي وموريتانيا إغلاق حدودهما المشتركة. وأدى ذلك إلى تأجيل العمليتين المخطط لهما في القطاعين الغربي والشرقي، أي عمليتي أمان 3 وديريا. وكان من الصعب التأكد من تأثير الوباء على قدرة القوة المشتركة والقوات الدولية على القيام بعمليات في الأشهر المقبلة في وقت كتابة هذا التقرير وسيتعين تقييمه بعناية وباستمرار.

باء - عنصر الشرطة

26 - في كانون الأول/ديسمبر، تشاركت البعثة المتكاملة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتنسيق مع القوة المشتركة والأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية، في تنظيم حلقة عمل في نيامي، ضمت الجهات الفاعلة في سلسلة الإجراءات الجنائية، بما في ذلك وحدات التحقيقات الخاصة، والمدعون العامون، والجيش، والقادة وموظفو السجون من جميع بلدان المجموعة الخماسية لتحديد التحديات واقتراح توصيات تتعلق بتفعيل عنصر الشرطة التابع للقوة. وبعد حلقة العمل، بدأت الأمانة التنفيذية والقوة، بدعم من الشركاء الدوليين، في وضع توجيه من أجل التشغيل الكامل للعنصر.

27 - وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، نشـرت القوة المشـتركة 26 من الضـباط القادة في اثنين من قطاعاتها الثلاثة: 13 ضابطا في القطاع الغربي (غوما كورا) و 13 ضابطاً في القطاع الأوسط (بوليكيسي). ويشكل الدعم المقدم إلى الشرطة القضائية في كل دولة من دول المجموعة الخماسية جانبا إضافيا لتفعيل عنصر الشرطة. وبالنظر إلى عدم وجود ولاية شاملة تتعلق بالتفعيل، تواصل مختلف الجهات الفاعلة دعم الشرطة القضائية في كل دولة من الدول. ولذلك، لا يزال التنسيق وتبادل المعلومات بين بلدان المجموعة الخماسية والجهات المانحة يشكل تحديا.

28 - وفي مالي، تواصل تفعيل فرقة التحقيق المتخصصة المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، باختيار مجموعة من 300 ضابط إضافي وتحديد موقع محتمل لمكتب فرعي في موبتي، بالقرب من القطاع الأوسط. وواصلت البعثة المتكاملة، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقديم الدعم التقني إلى الوحدة القضائية المتخصصة في بناء قدراتها في مجالي التحقيق والادعاء بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأوروبي والكيانات التي تدعم تفعيل عنصر الشرطة على الصعيد الإقليمي.

29 - وبالمثل، رفعت فرقة التحقيق المتخصصة المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في بوركينا فاسو مستوى قدرتها من 20 إلى 30 ضابطا، من بينهم امرأتان. وقررت تشاد، بموجب مرسوم، إنشاء مكتب تحقيق متخصص فرعي في بول، منطقة البحيرة، بالقرب من القطاع الشرقي، مما يكفل تقاربا أكبر بين أماكن عمل القوات والمحققين.

30 - وكان من الصعب تتبع القضايا التي أحالتها القوة المشتركة إلى الشرطة القضائية الوطنية، لأن بلدان المجموعة الخماسية لا تميز عادة بين الحالات التي تحيلها القوات المسلحة التي تعمل تحت القيادة الوطنية والحالات المتصلة بالعمليات التي تنفذ في إطار القوة.

جيم - حالة حقوق الإنسان وتنفيذ إطار القوة المشتركة لامتثال قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

31 - واصل الوجود الميداني لكل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان رصد حالة حقوق الإنسان فيما يتعلق بعمليات مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها القوة المشتركة. وفي مالي، تورطت القوات المسلحة في قضية إساءة معاملة امرأة وحرق عدة منازل في قرية تايمي، منطقة موبتي، في 12 شباط/فبراير أثناء بحثها عن مواد يُزعم أنها سُرقت من معسكر للقوة المشتركة في بوليكيسي في سياق هجوم شنته عناصر متطرفة في أيلول/سبتمبر 2019. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت عناصر من القوات المسلحة المالية تصرفت خلال هذا الحادث تحت قيادة وسيطرة القوة المشتركة أو تحت قيادة وطنية. ويعزى ذلك، في جملة أمور، إلى عدم وجود علامة مميزة للعناصر العاملة في إطار القوة وعدم وجود تواصل، بما في ذلك عدم وجود قدرة مدنية على تتبع الإصابات بين المدنيين فيما يتعلق بمسؤوليات القادة عن انتهاكات حقوق الإنسان أثناء العمليات.

32 - وفي موريتانيا، بعد اعتقال عضو سابق في القوة المشتركة متهم بقتل مدني في 13 آذار/مارس خلال عملية للقوة في انبيكت لحواش، كان من المقرر إجراء محاكمة في أواخر آذار/مارس أمام المحكمة الجنائية في النعمة. ولكن جميع المحاكمات علقت حتى إشعار آخر بسبب وباء مرض فيروس كورونا.

وطلب المدعي العام للدولة الحكم بالعقوبة القصـــوى. ولا تزال عقوبة الإعدام قائمة في موريتانيا ولكنها لا تطبق أبدا بسبب وقف العمل بها منذ عام 1987.

33 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل تعزيز إطار القوة المشتركة لامتثال قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنســاني بدعم من مفوضــية الأمم المتحدة لحقوق الإنســان. ووافقت لجنة الدفاع والأمن للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في اجتماعها الاستثنائي التاسع، المعقود في واغادوغو في 24 و 25 كانون الثاني/يناير، على اتباع نهج يراعي اعتبارات المســاواة بين الجنســين في جهود تشــكيل القوات، مع مراعاة الحاجة إلى زيادة مشــاركة المرأة في عمليات القوة. وفي الوقت نفســه، أبرز مؤتمر رؤســاء دول المجموعة الخماسية الحاجة إلى وضع استراتيجية لحماية المدنيين للبلدان الخمسة، بهدف تعزيز العلاقة بين القوات الوطنية، والسلطات المحلية والسكان المدنيين.

34 - وإضـافة إلى ذلك، واصـلت مفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان، بالتعاون مع شـركاء آخرين، دعم كيانات المجموعة الخماســية ذات الصــلة من خلال توفير أنشــطة بناء القدرات لتعزيز تنفيذ إطار الامتثال. وفي نيامي في تشــرين الثاني/نوفمبر 2019، أجرت مفوضــية الأمم المتحدة لحقوق الإنســان، بالتنسيق مع كلية الدفاع لمنطقة الساحل والقوة المشتركة، دورة لتدريب المدربين لفائدة 30 من مدربي جيش النيجر (28 رجلاً وامرأتان). ومن المقرر الاضــطلاع بأنشــطة مماثلة في بوركينا فاســو ابتداء من نهاية آذار/مارس، وفي تشــاد في أيار/مايو، لفائدة ما مجموعه 60 ضــابطا، لكنها أرجئت بســبب وباء مرض فيروس كورونا. وفي شــباط/فبراير، نظمت المفوضــية الدورة التدريبية المتقدمة الثانية للمجموعة الخماســية بشـأن قانون حقوق الإنسـان والقانون الدولي الإنسـاني للضـباط العسـكريين، والمسـتشـارين القانونيين وقادة مختلف الكتائب. واسـتفاد ما مجموعه 23 مشـاركا (20 رجلا و 3 نسـاء) من الدورة، التي نظمت في نيس، فرنسـا، بالتعاون مع المعهد الدولي للقانون الإنسـاني، واسـتهدفت تعزيز احترام قانون حقوق الإنسـان والقانون الإنساني في سياق مكافحة الإرهاب.

35 - وفي نيامي في كانون الأول/ديسمبر، قامت مفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان بتيسـير عقد حلقة عمل إقليمية بشـأن رصـد حقوق الإنسـان وحماية المصـادر، والضـحايا والشـهود، بالتعاون مع شـبكة المجموعة الخماسـية للمؤسـسـات الوطنية لحقوق الإنسـان ومنظمات المجتمع المدني. ورُكزت حلقة العمل على سبل تحسين التماسك الاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان، والعلاقات المدنية - العسكرية.

36 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالتعاون مع مدرسة أليون بلوندان بيي لحفظ السلام في باماكو، تقييمات للاحتياجات الوطنية المتعلقة ببناء قدرات الجهات الفاعلة في قطاع الأمن في مجالي المسـاواة بين الجنسـين وحقوق الإنسـان في دول المجموعة الخماسـية. واستُرشـد بالتقييمات في وضـع مجموعة شـاملة للتدريب وبناء القدرات من المقرر تعميمها على مؤسـســات قطاع الأمن في المنطقة. وتلقى ما مجموعه 138 مشــاركاً (منهم 43 امرأة)، بمن فيهم أعضــاء في مؤســســات الأمن والدفاع والوحدات التنفيذية وممثلون عن المدافعين عن حقوق الإنســان وحقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني في دول المجموعة الخماســـية، تدريباً لزيادة قدراتهم، في مجالي الشـؤون الجنسـانية وحقوق الإنسـان، لمنع ومكافحة التطرف المصـحوب بالعنف والإرهاب في خمس حلقات عمل تدريبية وطنية نُظمت في كل بلد. واســـتهدفت الجهود تعزيز التفاعل بين منظمات المجتمع المدني ومؤســـســـات قطاع الأمن ذات الصـــلة في المنطقة وتعزيز النُهج التي تركز على الناس لمنع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحته.

37 - وفي إطار المبادرة الإقليمية نفسها، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دراسةً عن تعميم مراعاة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في قطاع الأمن في سياق مكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف في دول المجموعة الخماسية، وفرت معلومات وتوصيات بشأن تطبيق القوانين والأطر التي تراعي المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في الاستجابات الأمنية في بلدان المجموعة الخماسية وعلى الصعيد الإقليمي.

رابعا - الدعم الدولي للقوة المشتركة

ألف - الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية

38 - واصلت البعثة المتكاملة تقديم الدعم اللوجستي إلى القوة المشتركة في إطار ولايتها. وتلقت البعثة خطة دعم فصلية من القوة للفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2019، طلبت فيها الدعم لجميع الكتائب السبع العاملة تحت قيادة القوة، من خلال توفير 800 34 مجموعة من مجموعات حصص الإعاشة الميدانية و 600 410 لتر من الوقود ومواد التشحيم، بقيمة تبلغ نحو 1,21 مليون دولار. وأجابت البعثة بالموافقة على جميع الطلبات بعد إجراء تقييم للمخاطر المتعلقة بسياسات بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. ولكن القوة لم تتمكن، بسبب محدودية قدرتها على النقل، من تحصيل إلا كمية من مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية تبلغ قيمتها 415 241 دولارا، وهو ما يمثل معدل تحصيل واستهلاك قدره 19,9 في المائة.

39 - وفي 26 كانون الأول/ديسمبر، تلقت البعثة المتكاملة خطة الدعم الفصلية للقوة المشتركة للفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2020، التي تضمنت 500 57 مجموعة من مجموعات حصص الإعاشة الميدانية و 000 480 لتر من الوقود ومواد التشحيم، بقيمة تبلغ نحو 442 785 1 دولارا. وأجابت البعثة بالموافقة على هذه الخطة، بما في ذلك جميع الطلبات المحددة، وذلك بعد إجراء تقييم للمخاطر المتعلقة بسياسات العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. بيد أن القوة تمكنت عمليا من الحصول على دعم تبلغ قيمته 505 756 دولارات، وهو ما يمثل معدل تحصيل واستهلاك قدره 42,34 في المائة.

40 - وفي 31 آذار/مارس، أنفق مبلغ إجمالي قدره 590 980 2 دولارا من المخصصات الأولى التي حولها الاتحاد الأوروبي إلى البعثة المتكاملة لدعم القوة المشتركة تمشيا مع الترتيب التقني (6,2 ملايين دولار)، وهو ما يمثل معدل إنفاق قدره 48 في المائة.

41 - وفي 31 آذار/مارس، قدمت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل خطتها الفصلية للدعم للفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه 2020. ويرد في الجدول أدناه موجز لمواقع التقاط هذه الأصناف الواردة في الخطة والكميات حسب الصنف.

الموقع	مجموعات حصص الإعاشة الميدانية (مجموعة)	الوقود (لتر)	المياه (لتر)	الزيوت (لتر)	50 مواد التشحيم (كيلوغرام)	سائل التبريد (لتر)
باماكو	40 500	593 700	–	7 300	780	840
غاو	2 500	40 000	–	1 000	120	120
سيفاري	–	–	64 000	–	120	120
المجموع	**43 000**	**633 700**	**64 000**	**8 300**	**1 020**	**1 080**

الدعم الهندسي

42 - في كانون الأول/ديسمبر، طلبت القوة المشتركة الدعم من البعثة المتكاملة لإنشاء هياكل مؤقتة لمقرها الجديد على قطعة الأرض التي خصصتها حكومة مالي في باماكو. وسيقوم مقاول من الاتحاد الأوروبي بتشييد الهياكل الدائمة. وستمكن الهياكل المؤقتة قيادة القوة من الانتقال إلى الموقع الجديد على الفور في الوقت الذي تجري فيه عملية شراء الهياكل الدائمة. وأجابت البعثة المتكاملة بالموافقة على الطلب. ومُنح عقد لمقاول من القطاع الخاص في 30 آذار/مارس للعمل المتصل بالمشروع. وبدأ العمل في الموقع في 1 نيسان/أبريل ومن المتوقع أن ينجز في غضون الأسابيع المقبلة.

إجلاء المصابين والنقل

43 - قامت البعثة المتكاملة بعملية إجلاء واحدة للمصابين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في 30 آذار/مارس. وإضافة إلى ذلك، وفرت النقل لموظف اتصال للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، نُقل على متن طائرة تابعة للبعثة من باماكو إلى غاو. وهو سيساعد في التعامل مع اللوجستيات وتنسيق طلبات إجلاء المصابين للمجموعة الخماسية على الأراضي المالية.

المشاكل والتحديات

44 - أجابت البعثة المتكاملة لغاية اليوم بالموافقة على 43 طلبا من أصل 45 طلبا من طلبات القوة المشتركة. وفي المتوسط، تجهز البعثة المتكاملة طلبات الدعم المقدمة من القوة في أقل من 10 أيام، بما في ذلك الإذن ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان. ولضمان تجهيز طلبات القوة في الوقت المناسب، اتخذت البعثة الترتيبات اللازمة لوضع الدعم المعيشي عند نقاط التحصيل المتفق عليها مسبقا في غضون 48 إلى 72 ساعة من تلقي الطلب، وانتظار الحصول على الإذن فيما يتعلق بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

45 - ومع ذلك، تبرِز القدرات المحدودة للقوة المشتركة في مجالات اللوجستيات والنقل والتخزين حدود نموذج الدعم الحالي. وعلى الرغم من أن البعثة المتكاملة تبذل جهودا لإعداد وإتاحة الدعم المعيشي في قواعد عملياتها الرئيسية استجابة للطلبات المقدمة من القوة، لا تستطيع القوة في كثير من الأحيان تحصيل الشحنات أو لا تتمكن من تحصيل سوى جزء من الإمدادات المطلوبة. ونظرا لانخفاض معدل التحصيل والاستهلاك، تضطر البعثة أيضا إلى اتخاذ ترتيبات لإعادة حصص الإعاشة غير المحصلة إلى مستودعاتها قبل أن تصل إلى تاريخ انتهاء صلاحيتها ولتجنب هدرها، نظرا لأن حصص الإعاشة توزع على أساس مبدأ الوارد أولاً يصرّف أولاً. وهذا ما يجعل التخطيط صعبا. وبناء على طلب من القوة ومن أجل تيسير عملية

التحصيل، وافقت البعثة المتكاملة في شباط/فبراير على وضع الشحنات داخل قاعدتين أكثر قربا من منطقة عمليات القوة، أي في أنسونغو ودوينتزا. ووفقا للترتيب التقني، وبشرط ألا يؤدي ذلك إلى تأخير البعثة ولا إلى التأثير سلبا في قدرتها على الوفاء بالمهام الأساسية المنوطة بها أو في سلاسل إمداداتها أو مواردها الأخرى، يمكن للبعثة المتكاملة أن تقيّم إمكانية تسليم مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية إلى مواقع أخرى في مالي يتفق عليها بالاشتراك مع القوة.

46 - وفي أعقاب الاجتماع الثلاثي المعقود في 19 كانون الأول/ديسمبر المشار إليه في الفقرة 24، وبناء على طلب القوة المشتركة والاتحاد الأوروبي، استكشفت الأمم المتحدة إمكانية تسليم الدعم المعيشي، من خلال متعاقدين خارجيين في بلدان المجموعة الخماسية، بصورة مباشرة إلى كل كتيبة من كتائب القوة. ولكن، بالنظر إلى أن مجلس الأمن قرر في الفقرة 39 من قراره 2480 (2019) أن البعثة المتكاملة يمكن أن تقدم مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية إلى وحدات القوة العاملة خارج مالي شريطة أن تتحمل القوة أو الشركاء الآخرون مسؤولية ضمان إيصالها إلى منطقة عمليات كل منها عندما تقع خارج الأراضي المالية، ونظرا إلى أن القرار يستبعد الاستعانة بالكيانات التجارية، ستتطلب هذه الخطوة إدخال تغييرات على الولاية وبعد ذلك على الترتيب التقني الثلاثي الأطراف. وإلى جانب هذه الاعتبارات القانونية والتقنية، سيلزم تقييم التأثير على قدرة البعثة على تنفيذ أولويتيها الاستراتيجيتين تقييما دقيقا.

باء - الدعم المتعدد الأطراف

47 - في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن منطقة الساحل، الذي عقد في عام 2018، تعهد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وبلدان أخرى بتقديم 88 مليون يورو لدعم القوة المشتركة، بالإضافة إلى التبرعات السابقة، وبذلك بلغت جميع التبرعات المعلنة الواردة حتى الآن نحو 431,6 مليون يورو.

48 - وواصل الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء فيه دعم تشغيل القوة المشتركة، بما في ذلك من خلال تبرع بلغ 183,2 مليون يورو لتوفير المعدات، والخدمات والبنى التحتية للقوة من خلال الوكالة الفرنسية للتعاون الفني الدولي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُلمت معدات للاتصالات السلكية واللاسلكية تمس الحاجة إليها إلى القوة، وكذلك 46 مركبة مدرعة ومعدات مضادة للأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، إلى جانب التدريب على استخدام وصيانة المركبات والمعدات.

خامسا - جهود تعبئة الموارد وتنسيقها: مركز التنسيق، والصندوق الاستئماني للقوة المشتركة ولجنة الدعم

49 - عُقدت الجلسة العامة الأخيرة لمركز التنسيق التابع للاتحاد الأوروبي في بروكسل في 17 كانون الأول/ديسمبر. وشهدت الجلسة النقل الرسمي للمركز من بروكسل إلى نواكشوط على النحو المتفق عليه سابقا. ولتيسير الانتقال، ستقدم خلية التنسيق الاستشارية الإقليمية في نواكشوط المساعدة إلى لجنة الدعم التابعة للصندوق الاستئماني للقوة المشتركة، التي تدير المركز الآن.

50 - ومن أجل إبقاء الجهات المانحة على علم بتفعيل القوة المشتركة، اتُفق على أن تقدم لجنة الدعم نتائج أعمالها التنسيقية في بروكسل كل ستة أشهر. وكان من المقرر تقديم العرض الأول في 26 أيار/مايو، ولكنه أرجئ بسبب تفشي مرض فيروس كورونا إلى النصف الثاني من عام 2020.

سادسا - ملاحظات

51 - يساورني قلق بالغ إزاء الزيادة الكبيرة المدمرة في عدد الهجمات الإرهابية التي تستهدف المدنيين وقوات الأمن في منطقة الساحل. ويثير اشتداد العنف بين المجتمعات المحلية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية مثيرة للجزع، قلقا بالغا أيضا. وفي بوركينا فاسو، ومالي والنيجر، زاد عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم في الهجمات الإرهابية خمسة أمثال منذ عام 2016، حيث أُبلغ عن وفاة أكثر من 000 4 شخص في عام 2019 وحده، مقارنة بما يقدر بـ 770 حالة وفاة في عام 2016. ويبعث العدد المتزايد للمشردين على القلق بنفس القدر. وفي بوركينا فاسو وحدها، ازداد عدد المشردين عشرة أمثال، إلى حوالي 000 500 شخص، بالإضافة إلى 000 25 شخص التمسوا اللجوء في بلدان مجاورة. ومما يزيد من تفاقم الحالة المتردية في المنطقة انتشار مرض فيروس كورونا في أفريقيا، مع استغلاله من جانب الجماعات الإرهابية لأغراض الدعاية والعمل على حد سواء، وهو ما يمكن أن يؤثر بصورة خطيرة في المنطقة.

52 - وبسبب تقاطع المخاطر العالمية المتعلقة بالأمن والمناخ ومرض فيروس كورونا في المنطقة، الذي يزداد سوءا بفعل الديناميات المحلية المعقدة، ثمة حاجة إلى تضامن استثنائي على الصعد الدولي والإقليمي والوطني. وتقوم الحكومات، والجهات الفاعلة المحلية، والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي بالتعبئة في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل للتصدي للإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. وثمة حاجة إلى اتباع نهج قوي ومتسق ومتكامل إزاء التحديات الأمنية والإنسانية والإنمائية لعكس الاتجاهات السلبية الحالية في منطقة الساحل بوجه عام وفي مالي بصفة خاصة. وأرحب بالالتزام المتجدد الذي قطعه رؤساء دول المجموعة الخماسية ورئيس فرنسا في مؤتمر القمة الذي عقدوه في باو وفي المؤتمر السادس لرؤساء دول المجموعة الخماسية في نواكشوط بتوحيد الجهود لمكافحة الإرهاب، وكبح الجريمة المنظمة ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. ويشكل إنشاء الائتلاف من أجل منطقة الساحل لتنسيق المشاركة الدولية خطوة هامة لتعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية في منطقة الساحل. ولا يزال الاتحاد الأوروبي شريكا رئيسيا، وسيظل دعمه المستمر بالغ الأهمية لكفالة التشغيل الكامل للقوة المشتركة. غير أن أي استجابة فعالة في منطقة الساحل تتطلب التزام المنطقة دون الإقليمية الأوسع نطاقا. وفي هذا السياق، أرحب باعتماد هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 21 كانون الأول/ديسمبر خطة عمل للقضاء على الإرهاب للفترة 2020-2024.

53 - ويتطلب الأمر جهات فاعلة متنوعة لمواجهة التحديات الكأداء في المنطقة، وهناك حاجة من ثم إلى تنسيق أقوى بين القوات وإلى الوضوح فيما يتعلق بالقيادة والسيطرة. وأدعو جميع الجهات الشريكة إلى اتخاذ خطوات عاجلة لتعزيز التنسيق، وتبادل المعلومات، وعند الاقتضاء، تقديم الدعم المتبادل. والشفافية هي حجر الزاوية في أي شراكة ناجحة ومفيدة للطرفين، وأنا أحث جميع الجهات صاحبة المصلحة على العمل معا لكفالة القيام باستجابة متسقة ومنسقة. وسيكون هذا مهما أيضا لكسب ثقة السكان المحليين. ولا أزال ممتنا لجميع الجهات المانحة التي ساهمت بسخاء في الصندوق الاستئماني للقوة المشتركة وأشجع الجهات الأخرى على أن تحذو حذوها. وأعرب عن امتناني أيضا لممثلي الخاص لمالي، محمد صالح النظيف، وموظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وأفرادها. فقد بذلوا قصارى جهدهم للاستجابة بسرعة وعلى نحو إيجابي لجميع طلبات الدعم المقدمة من القوة بأقصى قدر من المرونة ومع امتثال ولايتهم وسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، ومع القيام في الوقت نفسه بتنفيذ مجموعة من الأنشطة المكلفين بها وتقديم الدعم لجهود التصدي لوباء مرض فيروس كورونا.

وكانت هذه المرونة ملحوظة بشكل خاص في الجهود التي بذلتها البعثة المتكاملة لكفالة تقديم الدعم للقوة في مناطق مثل سيفاري، بالقرب من بوليكيسي، وميناكا، بالقرب من منطقة الحدود الثلاثية. ولا بد أيضا أن أشدد على الدور الحاسم الذي تواصل البعثة المتكاملة القيام به دعما لعملية السلام في مالي وتحقيق الاستقرار في وسط البلد، وكلاهما شرط مسبق لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة.

54 - وتبعث الزيادة في وتيرة عمل القوة المشتركة على التفاؤل. وأشيد بجهود وتضحيات أفرادها وأفراد جميع قوات الأمن الأخرى الذين لا يزالون يعملون في ظل ظروف بالغة الصعوبة ويتعرضون لخطر شخصي كبير. وتظل القوة جزءًا بالغ الأهمية من سلسلة من الاستجابات الأمنية الإقليمية والدولية للتصدي للجماعات المسلحة المتطرفة في المنطقة، إلى جانب التحديات الأخرى العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالبشر، والاتجار غير المشروع بالسلع والأسلحة والعقاقير؛ والهجرة؛ والتشريد. ويتسم التكامل والشراكة بين الآليات الحالية بالأهمية البالغة، لأن القوة وحدها لا تستطيع توفير الحماية لمنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، أرحب بشراكة القوة مع القوات الفرنسية وبإنشاء قوة تاكوبا، التي ستنشر قوات خاصة أوروبية في إطار عملية بارخان. ويشهد قرار الاتحاد الأفريقي وضع إطار للنشر الممكن لقوة إقليمية لمكافحة الإرهاب، تتألف من القوة المشتركة المتعددة الجنسيات و 3 000 جندي إضافي، على التزام الاتحاد الأفريقي بزيادة مساهمته في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. وفي هذا السياق، سيكون من المهم تعزيز الآليات الأمنية المشتركة القائمة، مثل القوة المشتركة والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات للجنة حوض بحيرة تشاد.

55 - ومنذ إنشاء القوة المشتركة، دعوت إلى ولاية طموحة وإلى توفير تمويل مستدام وقابل للتنبؤ به لها. وأحطت علما بشواغلها فيما يتعلق بالكفاءة المحدودة لنموذج الدعم الحالي والصعوبات التي تواجهها وحداتها العاملة خارج مالي في تحصيل مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية التي تقدمها البعثة المتكاملة في نقاط التحصيل المحددة في مالي. واستجابة لطلب مجلس الأمن، سأقدم في تقريري المقبل عن البعثة المتكاملة تقييما لتنفيذ أحكام الفقرة 13 من القرار 2391 (2017) والتحديات ذات الصلة، إضافة إلى الخيارات المتعلقة بسبل المضي قدما.

56 - وأثني على الخطوات التي اتخذتها دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل للتقيد بإطار امتثال قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهو أداة حاسمة ونهج مبتكر. والتقيد بالإطار أمر بالغ الأهمية لضمان احترام حقوق الإنسان في التدابير الرامية إلى منع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحته. وإذا أدت عمليات مكافحة الإرهاب إلى زيادة الخوف والانقسام اللذين يؤلبا الناس أحدهم على الآخر، فهي تجازف عن غير قصد بتقويض أحد أكثر دفاعات الإنسانية فعالية. وأكرر دعوتي إلى إجراء تحقيقات في الوقت المناسب في جميع الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات التي ارتكبتها وحدات القوة المشتركة. وستسهم هذه التحقيقات في تعزيز مصداقية القوة وقبول السكان لها. وفي بيئة متزايدة التعقيد، يتسم احترام المبادئ الإنسانية بنفس القدر من الأهمية. وأحث الحكومات والجماعات المسلحة التابعة للدول وغير التابعة لها والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وضمان إمكانية وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى السكان الذين هم في أشد الحاجة إليها.
